المجلس الانتقالي الجنوبي

تحديات الوضع الراهن واستشراف المستقبل

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في 4 مايو 2017 , في وقت كانت فيه الأزمة اليمنية قد بلغت مرحلة غير مسبوقة من التعقيد والانقسام. فبعد أكثر من سنتين من بداية الحرب الأهلية في اليمن, بات الوضع في الجنوب أكثر تعقيدًا مع تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية, وتفشي ظاهرة الانقسام السياسي بين القوى المحلية, مما أتاح الفرصة لإقامة كيان سياسي يمثل الجنوبيين في مواجهة سياسات تهميش متصاعدة من الحكومة اليمنية المركزية. تأسيس المجلس كان بمثابة رد فعل للعديد من الجنوبيين الذين شعروا بأنهم مستمرون في العزلة السياسية والاجتماعية, وباتوا في حاجة إلى كيان يجسد طموحاتهم في أن يكون لهم صوت في المشهد السياسي اليمني.

يتمتع المجلس الانتقالي الجنوبي بشعبية واسعة بين قطاعات كبيرة من الشعب الجنوبي الذين يرون فيه ممثلا سياسيا يعبر عن تطلعاتهم, خصوصاً في ظل ما يعانونه من تدهور الخدمات والمرافق العامة في الجنوب, بالإضافة إلى شعورهم بالتهميش من قبل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. هذا الدعم الشعبي جعل المجلس قوة سياسية مؤثرة, ليس فقط في الجنوب بل في المشهد السياسي اليمني بشكل عام, حيث لعب دوراً مؤثراً في عملية إعادة هيكلة الحوارات السياسية التي تتعلق بمستقبل اليمن. ومع مرور السنوات, استطاع المجلس الانتقالي الجنوبي أن يحقق بعض النجاحات المهمة على الصعيدين المحلي والإقليمي, بما في ذلك دخوله في مفاوضات مع الحكومة اليمنية وتنظيم قواته العسكرية, بالإضافة إلى تعزيز علاقاته الإقليمية.

ومع ذلك, فإن المجلس يواجه مجموعة من التحديات الكبرى التي تهدد استمراريته في ظل هذه الأوضاع المعقدة. فبجانب التحديات الداخلية المتعلقة بالتنظيم السياسي والجبهة الداخلية, يواجه المجلس ضغوطا كبيرة من القوى الإقليمية والدولية التي تفضل الحلول التفاوضية التي تتسم بمرونة أكبر, خاصة في ظل عدم اعتراف العديد من الأطراف الدولية بشرعيته بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك, لا يزال المجلس الانتقالي الجنوبي بحاجة إلى حلول جذرية لمشاكل اقتصادية وأمنية مستفحلة, تتطلب تدابير عاجلة تضمن استقرار الجنوب وتحسن الظروف المعيشية للسكان.

من خلال هذه الورقة, سنقوم بتحليل الوضع الراهن للمجلس الانتقالي الجنوبي على المستوى السياسي والاجتماعي, ونستعرض أبرز التحديات التي يواجها على الصعيدين الداخلي والخارجي, بالإضافة إلى اقتراح خيارات استراتيجية لمعالجة تلك التحديات, وأخيرا, نقدم توصيات سياسية وسبل تعزيز موقف المجلس على الصعيدين المحلي والدولي.

السياق الراهن

واقع المجلس الانتقالي الجنوبي

لا يمكن فهم وضع المجلس الانتقالي الجنوبي دون العودة إلى السياق التاريخي والسياسي الذي نشأ فيه. فقد شهدت المنطقة الجنوبية من اليمن عبر تاريخها الحديث فترة طويلة من الصراع مع الحكومة المركزية في صنعاء, بدأت منذ توحيد اليمن في عام 1990, حيث كانت التوترات السياسية والاقتصادية تشهد تصاعدًا مستمرا بين الشمال والجنوب. ورغم الوحدة اليمنية, ظل الجنوب يعاني من سياسة التهميش التي نتجت عن هيمنة الشمال في صنع القرار السياسي, مما دفع العديد من الجنوبيين إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال الكامل عن الشمال.

ومع تفاقم الوضع بعد عام 2011 , إثر الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بنظام الرئيس علي عبد الله صالح, وظهور الحركة الاحتجاجية في الجنوب في العام ذاته, بدأ الجنوب يتعرض المزيد من الإهمال السياسي. ومع اندلاع الحرب اليمنية في عام 2015 , شهدت المناطق الجنوبية موجة من النزاع المسلح, مما جعل الوضع أكثر تعقيدًا وترك الجنوبيين في حالة من الفراغ السياسي, بينما أصبحت القوى الجنوبية في مواجهة القوى الشمالية والجماعات المسلحة.

وتأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في هذا السياق الحرج, ليكون تمثيلا سياسيا يعبر عن مصالحالجنوبيين. وكان الإعلان عن تأسيسه خطوة تاريخية, حيث اتخذ من عدن مقرا له منذ تلك اللحظة, عمل المجلس على خلق مناخ سياسي جديد في الجنوب, وأكد من خلال بياناته الرسمية على أن الجنوب يمتلك حقوقه في تقرير مصيره, وأنه لا يمكن تجاهل إرادة الشعب الجنوبي في تحديد مستقبله السياسي.

إلا أن هذه الخطوة كانت محاطة بالعديد من التساؤلات, حيث واجه المجلس انتقادات من بعض الأطراف الجنوبية التي تعتبر أن مثل هذا التوجه قد يفتح المجال لانقسامات داخلية تضعف من الموقف الجنوبي. وكان لهذا التحدي نصيبه في التأثير على الوحدة الجنوبية, حيث انفصلت بعض الحركات الجنوبية التي ترى أن استقلال الجنوب يجب أن يكون بوسائل مختلفة بعيدًا عن المجلس الانتقالي.
على المستوى الإقليمي, لا يزال المجلس الانتقالي الجنوبي محط اهتمام دولي متباين. فمن جهة تدعمه دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير, بينما تظهر المملكة العربية السعودية في موقف أكثر تحفظا, معتبرة أن الحل الأنسب هو الحفاظ على وحدة اليمن في الوقت ذاته, تسعى القوى الدولية الكبرى إلى التوصل إلى حل سياسي شامل يتضمن المجلس كجزء من المفاوضات السياسية, لكن دون أن تتخذ خطوات حاسمة للاعتراف بشرعية المجلس ككيان سياسي مستقل.
هذه الديناميكيات المعقدة في الداخل والخارج تجعل من الصعب على المجلس الانتقالي الجنوبي تحديد استراتيجياته بشكل واضح, لكنه لا يزال يواصل سعيه لتوسيع دائرة نفوذه في الداخل ويعمل على تقوية علاقاته الإقليمية والدولية

التحليل الداخلي

التنظيمات الشعبية والضغوط السياسية

تتمثل أبرز التحديات الداخلية التي يواجهها المجلس الانتقالي الجنوبي في إدارة التنوع السياسي داخل الجنوب نفسه. فعلى الرغم من أن المجلس تمكن من جمع العديد من القوى السياسية والاجتماعية تحت رايته, إلا أن هناك قوى جنوبية أخرى لا تزال ترى في المجلس مجرد جزء من عملية سياسية قد تكون معوقة لاستقلال الجنوب. يعتبر العديد من هذه القوى أن المجلس لم يحقق التنسيق الكامل مع جميع المكونات الجنوبية السياسية والمجتمعية, مما أوجد شعورا لدى بعض الفئات الجنوبية بالإقصاء السياسي.

إضافة إلى ذلك, تواجه المجالس المحلية في مناطق الجنوب تحديات كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية, مما يؤثر بشكل مباشر على صورة المجلس أمام الشعب. فتدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر, إلى جانب صعوبة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية, يعزز من مشاعر الإحباط لدى المواطنين, وهو ما قد ينعكس سلبا على شعبية المجلس إذا لم يكن قادرا على تقديم حلول فعالة لهذه المشاكل. وعليه, يجب على المجلس التركيز على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان من خلال استراتيجيات تنموية قادرة على تأمين فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات.

ويضاف إلى ذلك, مشكلة العلاقة مع القوات المسلحة التابعة للمجلس. فقد واجهت بعض الوحدات العسكرية التابعة للمجلس تحديات في التنسيق مع بعض القوات الأخرى, وهو ما يعكس ضعف التنسيق العسكري على مستوى القيادة. هذه التحديات تتطلب تطوير هيكل تنظيمي أكثر كفاءة, يضمن التفاعل بين مختلف الوحدات العسكرية, ويعزز من القدرة الدفاعية للمجلس ضد أي تهديدات محتملة. بالإضافة إلى أن هناك حاجة ملحة لتحسين مستوى التدريب العسكري على كافة الأصعدة لضمان فعالية الدفاع عن الجنوب.

وما يزيد من تعقيد الموقف الداخلي, هو غياب توافق سياسي كامل حول طريقة التعامل مع أزمة الوحدة اليمنية, حيث يرى بعض القوى الجنوبية أن الوصول إلى استفتاء شعبي يمكن أن يكون هو الحل, بينما يفضل البعض الآخر فكرة الفيدرالية ضمن إطار يمني موحد. هذه الخلافات الداخلية قد تعرقل جهود المجلس في توحيد الصف الجنوبي حول رؤية سياسية واحدة.

التحليل الخارجي
العلاقات الإقليمية والدولية

تواجه العلاقات الإقليمية والدولية للمجلس الانتقالي الجنوبي تحديات عدة تعكس التباين في المصالح بين الأطراف المعنية. من جهة, تدعمه دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل قوي وقد قدمت لها دعمًا عسكريًا وماليًا منذ بداية تشكيل المجلس الإمارات تعتبر أن تعزيز المجلس الانتقالي الجنوبي يشكل أداة فعالة لتحقيق استقرار في المنطقة الجنوبية, وضمان استمرار التدخل العربي في اليمن، خاصة فيما يتعلق بمكافحة التنظيمات الإرهابية.

أما المملكة العربية السعودية, والتي تعد القوة الإقليمية الأبرز في التحالف العربي, فهي تتبنى موقفا أكثر تحفظا. ففي حين تدعم الرياض الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا, إلا أنها تتعامل بحذر مع المجلس الانتقالي الجنوبي, حيث تفضل الحفاظ على وحدة اليمن وتجنب التفكك الذي قد يؤدي إلى انفصال الجنوب. هذا الموقف السعودي يضع المجلس في وضع حساس, حيث يجد نفسه مضطراً إلى موازنة علاقاته مع الرياض والإمارات من جهة, ومصالحه الوطنية في الجنوب من جهة أخرى.

على الصعيد الدولي, لا تزال القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تراقب عن كثب تطورات الوضع في اليمن, لكنها تفضل إبقاء الضغط على الأطراف اليمنية للوصول إلى حل سياسي شامل يضمن استقرار البلاد. وتعتبر هذه القوى أن المجلس الانتقالي الجنوبي يجب أن يكون جزءًا من أي حل سياسي في المستقبل، ولكن دون أن يحصل على اعتراف رسمي كدولة مستقلة, مما يعزز من موقع الحكومة اليمنية في المفاوضات.

من هنا, يواجه المجلس تحديًا كبيرًا في كيفية التعامل مع هذا الواقع المعقد, إذ يجب أن يوازن بين تحقيق مصالحة الوطنية في الجنوب وبين الحفاظ على تحالفاته الإقليمية والدولية, وهو ما يتطلب مهارات دبلوماسية عالية وتحركا استراتيجيا في مختلف الاتجاهات.

الخيارات الاستراتيجية للمجلس الانتقالي الجنوبي

1 تعزيز العلاقات الدولية: يُعد تعزيز العلاقات الدبلوماسية للمجلس الانتقالي الجنوبي مع القوى الكبرى خطوة ضرورية. يجب أن يركز المجلس على بناء جسور مع الولايات المتحدة المملكة المتحدة, ودول الاتحاد الأوروبي, حيث يمكن أن تسهم هذه العلاقات في تحسين وضعه الدولي. من المهم أن يسعى المجلس لتوسيع نطاق اعترافه الدولي وأن يعزز من دوره كطرف رئيسي في أي مفاوضات سياسية تتعلق بمستقبل اليمن.

2 التركيز على التفاهمات الداخلية: لا بد من أن يسعى المجلس لتوحيد الصف الجنوبي من خلال استراتيجيات سياسية مرنة تشمل كل الفئات السياسية في الجنوب من خلال فتح الحوار مع القوى المعارضة والموافقة على إطار عمل مشترك يمكن أن يعزز من استقرار الجنوب ويمنع تفشي الانقسامات الداخلية والبحث في صيغ اتفاقات تضمن تمثيل جميع الأطياف الجنوبية في اتخاذ القرار.

3 الاستفادة من الدعم الإقليمي: ينبغي للمجلس الانتقالي الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة في المجالين العسكري والمالي, والعمل على تعزيز هذا الدعم بما يخدم مصلحة الجنوب. ومع ذلك, يجب أن يحاول المجلس أن يحافظ على استقلالية القرار السياسي في الجنوب, وتجنب أن يكون مجرد أداة في الصراع الإقليمي بين القوى الكبرى.

4 إعادة هيكلة القوات العسكرية ضرورة تحديث الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة التابعة للمجلس, وتحسين التدريب العسكري, وتنظيم التعاون بين الوحدات المختلفة, لضمان الجاهزية العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة. هذا سيعزز من قدرة المجلس على المحافظة على الأمن الداخلي والاستقرار في الجنوب, ويزيد من احترامه لدى القوى الإقليمية والدولية

5 التوجه نحو التنمية الاقتصادية يجب أن يكون هناك تركيز كبير على الوضع الاقتصادي في الجنوب من خلال تنفيذ مشروعات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات, وتوفير فرص العمل, ومحاربة البطالة. بالإضافة الى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدعم المشاريع الاقتصادية حيث سيكون أمرًا ضروريًا لضمان استدامة النمو الاقتصادي في الجنوب

التوصيات السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي

1. توسيع دائرة العلاقات الدولية: يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي أن يعزز من نشاطه الدبلوماسي، خاصة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي، والدول العربية الخليجية، وذلك من أجل كسب دعم سياسي أكبر، والتأثير على قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

2. التوافق الداخلي الجنوبي: يُوصى بضرورة فتح حوار شامل مع جميع الأطراف الجنوبية السياسية والاجتماعية، مع التركيز على تحقيق توافق سياسي يدعم وحدة الجنوب ويعزز من تمثيل مختلف القوى في المجلس الانتقالي.

3. تعزيز الشراكات الاقتصادية والتنموية من الضروري أن يوجه المجلس الانتقالي الجنوبي اهتمامًا كبيرًا لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الجنوب من خلال استقطاب استثمارات محلية ودولية تساهم في تطوير البنية التحتية، وتحقيق تنمية مستدامة . حيث يمكن أن يكون التعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حلا لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة، ويجب على المجلس العمل على تحسين مناخ الأعمال جذب الاستثمارات، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما ينبغي أن يضع المجلس استراتيجيات لتطوير قطاعات حيوية مثل الطاقة المياه، والتعليم والصحة.

4. الاهتمام بالبنية الأمنية والعسكرية: يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي التركيز على تعزيز المؤسسة العسكرية والأمنية الجنوبية من خلال إعادة هيكلة القوات المسلحة، وتطوير استراتيجية دفاعية متكاملة لحماية المنطقة الجنوبية من أي تهديدات محتملة. يتطلب ذلك تحسين التنسيق بين الفصائل العسكرية المختلفة، وضمان التنسيق الفعال بين مختلف الوحدات العسكرية. كما يجب توفير التدريب المستمر والمعدات الحديثة، مع تعزيز سياسة الأمن الداخلي الضمان استقرار المناطق الجنوبية.

5. مواصلة التأكيد على حق تقرير المصير من المهم أن يستمر المجلس الانتقالي الجنوبي في التأكيد على حق الشعب الجنوبي في تقرير مصيره، سواء كان ذلك عبر تسوية سياسية أو من خلال استفتاء شعبي. يجب أن يُبنى هذا الموقف على شرعية دولية، مع تعزيز موقف المجلس في المحافل الدولية بشأن حقوق الجنوبيين في اتخاذ قراراتهم السياسية. ويجب أن يشمل ذلك نشر الوعي بشكل أكبر على المستوى الإقليمي والدولي حول مطالب الجنوبيين وحقوقهم المشروعة في تقرير مصيرهم.

6 الحفاظ على وحدة الصف الجنوبي على الرغم من التحديات الداخلية, يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي العمل على حفظ وحدة الصف الجنوبي. هذا يستدعي العمل على احتواء المعارضة الجنوبية, وتطوير آليات تضمن إشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار داخل المجلس. هذا التعاون يمكن أن يساهم في تحقيق رؤية موحدة بشأن مستقبل الجنوب, مما يعزز موقف المجلس في المفاوضات مع الأطراف الأخرى ويؤكد على أن الجنوبيين يقفون معا من أجل تحقيق أهدافهم.

7 التركيز على إصلاح مؤسسات الدولة الجنوبية يُعد إصلاح مؤسسات الدولة في الجنوب من أهم أولويات المجلس الانتقالي الجنوبي. يجب على المجلس إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية لتكون أكثر فعالية وشفافية. ينبغي أن يركز على تحسين مستويات الحوكمة المحلية, وتطبيق مبدأ المساءلة في إدارة الموارد العامة. كما يجب العمل على تحديث قوانين وإجراءات العمل الإداري والتجاري، لتوفير بيئة محفزة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

8 تنمية علاقات الجنوب مع الدول المجاورة من الضروري أن يبذل المجلس الانتقالي الجنوبي جهودا متواصلة لتطوير علاقاته مع الدول المجاورة للجنوب, مثل المملكة العربية السعودية وعمان, بهدف خلق شبكة من العلاقات الإقليمية التي تخدم مصالح الجنوب وتساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. قد يساعد ذلك في تجنب المواجهات العسكرية في الجنوب ويضمن تحجيم التأثيرات السلبية من جراء النزاع اليمني.

9 التفاعل مع المبادرات الدولية: يُنصح المجلس بتفعيل مشاركته في مختلف المبادرات الدولية التي تهدف إلى حل النزاع في اليمن. يجب أن يسعى المجلس إلى أن يكون جزءا من أي مفاوضات سياسية مدعومة من الأمم المتحدة أو أي محادثات دولية تؤدي إلى وقف النزاع وتوفير حل سياسي شامل. كما يجب أن يُظهر مرونة في المواقف السياسية, مع الاستمرار في الدفاع عن حقوق الجنوبيين في إطار هذا الحل.

10 تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان: ينبغي أن يسعى المجلس الانتقالي الجنوبي لتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجنوب, حيث يمثل ذلك خطوة مهمة نحو بناء دولة قانون قائمة على مبادئ العدالة والمساواة على المجلس العمل على تأسيس ميثاق قانوني يتبنى حقوق المواطن الجنوبي في مجالات العمل التعليم, الرعاية الصحية, والإسكان يُعد هذا التوجه أحد العناصر الضرورية التي من شأنها أن تضمن استقرار الجنوب على المدى الطويل.

11 استراتيجية إعلامية فعّالة يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي تطوير استراتيجية إعلامية قادرة على نقل صوته إلى الرأي العام الدولي والإقليمي بشكل أكثر فاعلية. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية تحفيز الإعلام الداخلي من خلال شبكات إعلامية محلية ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تحسين العلاقة مع الإعلام الإقليمي والدولي. يجب أن تسعى هذه الاستراتيجية إلى توضيح أهداف المجلس الانتقالي وشرعيته، وتوضيح قضيته في المحافل الدولية بما يعزز موقعه في المفاوضات السياسية.

12 بناء حوار شامل مع جميع الأطراف لا بد من أن يسعى المجلس إلى تأسيس حوار مفتوحمع جميع الأطراف المعنية في الأزمة اليمنية، سواء كان ذلك مع الحكومة اليمنية أو القوى السياسية الأخرى في الشمال. قد تكون هذه الحوارات خطوة نحو تقليص الهوة بين القوى المتنازعة وتسهيل الوصول إلى حل سياسي شامل يعكس مصالح الجميع. يجب على المجلس أن يظهر استعدادًا للحوار، مع الحفاظ على الثوابت التي تمثل إرادة الشعب الجنوبي، كحق تقرير المصير والعدالة الاجتماعية.

الخلاصة

من خلال استعراض وتحليل السياق السياسي والاقتصادي والأمني الذي يمر به المجلس الانتقالي الجنوبي في الذكرى الثامنة لتأسيسه, تظهر أهمية هذه التجربة كمنعطف تاريخي وجغرافي في مسار الحراك السياسي في جنوب . لقد استطاع المجلس الانتقالي أن يكون بمثابة القائد السياسي الذي يعبر عن تطلعات الجنوبيين في استعادة حقوقهم المغتصبة بعد سنوات طويلة من الظلم والتهميش على الرغم من التحديات الصعبة التي واجهها, بما في ذلك الحروب والمخاطر السياسية والإعلامية, إلا أنه تمكن من الحفاظ على موقفه ووجوده في المشهد السياسي الدولي والمحلي, مسجلاً حضوراً قويًا في المحافل الإقليمية والدولية.

التجربة الجنوبية لم تكن سهلة أبدًا, حيث خاض المجلس العديد من الأزمات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية, التي كانت تهدد كيانه. ومع ذلك, استطاع المجلس الانتقالي الحفاظ على الثوابت والمبادئ التي انطلق منها, والتي تمثلت في قضية الجنوب وأحقية شعبه في تقرير مصيره. وذلك بالرغم من أن المجلس تعرض لانتقادات داخلية وخارجية تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف السياسية, لا سيما في ظل الانقسامات الداخلية التي قد تكون ناتجة عن عدم وجود قيادة موحدة في بعض الفترات. إلا أن تحركاته في الفترة الأخيرة قد برهنت على أنه بدأ يحقق اختراقات نوعية في علاقاته الخارجية, خصوصا مع الدول الكبرى والإقليمية, الأمر الذي يعزز من موقفه في سياق المفاوضات المقبلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من ناحية أخرى, إن التحليل الداخلي للمجلس يظهر أن الاستقرار الداخلي وتحقيق التنمية الشاملة في الجنوب هما من بين أهم التحديات التي يواجها ففي ظل الوضع الاقتصادي المتردي, الذي يعاني منه المواطنون الجنوبيون, يتعين على المجلس أن يولي اهتماما بالغا لتحسين الأوضاع الاقتصادية, وتوفير فرص العمل, وتحقيق تنمية مستدامة في مختلف القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والطاقة. هذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال بناء منظومة اقتصادية قوية تركز على جذب الاستثمارات المحلية والدولية, وتطوير البنية التحتية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. علاوة على ذلك, يتطلب الأمر إصلاحات جذرية في مؤسسات الدولة الجنوبية لضمان محاربة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة

أما على الصعيد الأمني, فإن المجلس يواجه تحديا كبيرًا في مواجهة الجماعات المتطرفة والمجموعات المسلحة التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. هذه التحديات تستدعي من المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير قدرات قواته الأمنية والعسكرية, وضمان التنسيق التام بين مختلف الفصائل العسكرية لتعزيز الأمن الداخلي. كما أنه من المهم أن يواصل المجلس تعزيز التعاون مع القوى الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب, وتطوير استراتيجية دفاعية متكاملة تضمن حماية حدود الجنوب

على الصعيد الخارجي، يعاني المجلس من تحديات جمة تتعلق بالعلاقات الدولية، وتحديدًا مع الأطراف الإقليمية والدولية التي قد تكون لها مصالح متباينة في جنوب اليمن. لذلك، يتطلب من المجلس الانتقالي تعزيز علاقاته مع الدول الكبرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مع ضرورة بناء علاقات متوازنة مع القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تحسين صورة المجلس في الإعلام الدولي لضمان الحصول على الدعم الذي يمكن أن يسهم في تعزيز موقفه في المحافل السياسية والدبلوماسية.

كما أن تعزيز الشرعية الشعبية للمجلس الانتقالي يمثل ضرورة ملحة للمضي قدما في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. فإعادة بناء الثقة بين الشعب الجنوبي وقيادة المجلس يجب أن تكون أولوية، وهذا يتطلب من المجلس التفاعل المستمر مع قاعدته الشعبية، مع فتح قنوات الحوار والمشاركة السياسية بشكل شامل لجميع القوى الجنوبية. يجب أن يعزز المجلس من خطابه السياسي ويعمل على تقديم حلول عملية للأزمات اليومية التي يعاني منها المواطنون، مع إظهار التزامه الكامل بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر حق تقرير المصير هو البند الأساسي في موقف المجلس الانتقالي الجنوبي. يُعد المجلس نفسه الممثل الشرعي للشعب الجنوبي الذي يناضل من أجل استعادة دولة مستقلة ذات سيادة. ولذلك يجب أن يبذل كل جهد لتطوير آليات سياسية لتحقيق هذا الحق، وتقديم المبادرات التي تضمن إشراك المجتمع الدولي في حل هذه القضية بشكل عادل. لابد من التوسع في التواصل مع المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقية، وكذلك الدول الكبرى لدعم هذا الحق وتعزيزه في الساحة الدولية.

من خلال هذه الرؤية الشاملة، فإن المجلس الانتقالي الجنوبي أمامه فرصة كبيرة لتحقيق نقلة نوعية على المستويين الداخلي والدولي إذا ما قام بتفعيل جميع أدواته السياسية والدبلوماسية. ومع أن الواقع يعكس تحديات عميقة، فإن تعزيز الاستراتيجيات الأمنية والتنموية والسياسية سيؤدي إلى تعزيز مكانة المجلس، وضمان استمرارية الحراك الجنوبي وتوجهه نحو تحقيق الاستقلال والسيادة ما يزال المجلس بحاجة إلى رؤية موحدة وداعمة، واستراتيجيات واضحة لتحفيز العمل الجماعي الداخلي والإقليمي لتحقيق هذه الطموحات

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME